

الأمن النووي من المهد إلى اللحد

بقلم رجاء عبدالعزيز رجاء عدنان

في

٨ أيار/مايو ٢٠١٦، دخل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أخيراً حيّز النفاذ، أي بعد قرابة أحد عشر عاماً من اعتماده. وسيكون العالم مكاناً أكثر أمناً بفضل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في التعديل المذكور.

فهذا التعديل يُرسي التزامات ملزمة قانوناً للبلدان لحماية المرافق النووية إلى جانب المواد النووية أثناء استخدامها وخزنها ونقلها محلياً. وفي إطار التعديل، يتعيّن على البلدان أن ترسيّ نظم حماية مادية ملائمة للمواد النووية. وتأخذ البلدان أيضاً على عاتقها التزامات جديدة بتقاسم المعلومات حول التخريب، بما في ذلك بشأن التهديدات المعقولة بحدوث تخريب.

ويُظهر دخول التعديل حيّز النفاذ تصميم المجتمع الدولي بالعمل سوياً من أجل تعزيز الأمن النووي عالمياً. ويساعد ذلك أيضاً في الحدّ من خطر حدوث هجمة تنطوي على مواد نووية، الأمر الذي قد تترتب عليه عواقب كارثية.

وتعهّدت الدول أيضاً بالتزامات محدّدة أخرى لتحسين الأمن النووي، على سبيل المثال من خلال المشاركة الطوعية في مبادرات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومن خلال تأييد البيان المشترك حول تعزيز تنفيذ الأمن النووي الذي صدر في عام ٢٠١٤.

ومن خلال الأنشطة المنفّذة في إطار خطط الأمن النووي المتعاقبة، دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مساعدة الدول في ترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات. ويتيح مؤتمر الوكالة الدولي المعني بالأمن النووي والمعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فرصة للدول لتقييم التزاماتها، وأيضاً الإجراءات التي اتخذتها للوفاء بتلك الالتزامات، وللنظر في سبل المضيّ قُدماً.

وتشمل تلك السبل تقديم المشورة بشأن التوجهات المستقبلية للدعم المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي. وبتنفيذ خطط الأمن النووي تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استحوذت لنفسها على مكان رائد كمنصة عالمية لتعزيز الأمن النووي. ويرتكز مثل هذا الدور إلى ما يُشهد لنا به من قدرات تقنية، وقوة عضوية الوكالة المتمثلة حالياً في ما مجموعه ١٦٩ دولة، ونهجنا الشامل،

وهو ما يضمن أن أصوات جميع الدول مسموعة في تحديد المشكلات وحلول تلك المشكلات. وتدرك دولنا الأعضاء الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز إطار الأمن النووي عالمياً. وقد حدّدت هذه الدول مجالات تتطلب مساعدة إضافية لتحسين نُظم الأمن النووي الوطنية. ونحن على استعداد للاستجابة لاحتياجات دولنا الأعضاء بضمان تلقيها الدعم الضروري لتحقيق الأمن النووي من المهد إلى اللحد. وتوفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية منصة شاملة يمكن أن تساعد في تحقيق استجابة عالمية حقيقية لقضية تمثل شاغلاً عالمياً.